نحو اطار تعاوني في مجال السياسات الدفاعية
بين دول ضفتي المتوسط . الجزائر نموذجا

الاستاذ: دريس نبيل

استاذ محاضر أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2

الملخص :

تأثرت منطقة البحر المتوسط بإفرازات نهاية الحرب الباردة، لاسيما فيما يخص الأمن، حيث ظهرت تهديدات أمنية جديدة تختلف في طبيعتها ومصادرها عن التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة؛ عسكرية سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وبيئية، أملت على الدول المهتمة بتأمين البحر المتوسط ضرورة البحث عن ميكانيزمات جديدة تعالج بها هذه التهديدات، حيث لم يعد من الممكن معالجتها في إطار المفهوم التقليدي للأمن. وقد تمثلت هذه الميكانيزمات في مبادرات تعاون وحوار بين دول ضفتي المتوسط وأيضا بينها وبين الحلف الأطلسي أطلقتها هذه الدول كمنابر سياسية للتشاور وتبادل الرؤى بينها وأيضا للتعاون الميدانيبين القوات العسكرية لهذه الدول .

والجزائر بدورها معنية بهذه التفاعلات، حيث بات لزاما عليها تطوير مقاربة أمنية في البحر المتوسط، إذ انضمت لمختلف الفاعليات والمبادرات الأمنية على غرار الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ومبادرة 5+5، وقد ساعدها في هذا تغير نظرتها إزاء البحر المتوسط والدول الفاعلة فيها وأيضا تغير نظرة هذه الدول للجزائر خاصة بعد خروجها من أزمتها الداخلية، إذ أصبحت هذه الدول ترى أن الأمن في البحر المتوسط لن يتحقق بإقصاء الجزائر، فالجزائر حسبها أصبحت دولة محورية بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط ولذلك فقد أوكلت الدولة الجزائرية في دستورها واجب الحفاظ على أمن مواطنيها إلى الجيش الوطني الشعبي الذي اضطلع بهذه المسؤولية بكل مستوياتها وضروراتها سواء تعلق الأمر ببناء القدرات الدفاعية للأمة في ظل تنامي التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تواجهها الدولة في فضاء جغرافي وجوار إقليمي شديد التوتر، وفضلا عن تعزيز فرص التعاون بين دول ضفتي المتوسط وأيضا بينها وبين الحلف الأطلسي في قطاعات الأمن والدفاع الوطني، مع الحاجة الملّحة إلى بناء "درع معرفي وطني" كدعامة أساسية لاستقلالية الأمّة في إطار صياغة النماذج والاستراتيجيات الأمنية.

إشكالية الدارسة:

إن غياب الأمن والإستقرار في البحر المتوسط يؤثر بصورة مباشرة على الأمن الوطني الجزائري مما يستدعي بناء سياسيات دفاعية متطورة وعصرية، لاسيما بعد ظهور تهديدات جديدة للأمن في المنطقة المتوسطية، إذ تختلف في طبيعتها ومصادرها عن التي عرفتها إبان الحرب الباردة، بدورها هذه

التهديدات أملت طريقة مغايرة لمعالجتها واستراتجية متطورة ونقل للتنكولوجيا العسكرية من طرف الدول المتقدمة في هذا المجال العسكري علي رأسها دول الحلف الاطلسي. كما أن الجزائر بعد سنة 1989 أدرجت البحر المتوسط كدائرة مستقلة للأمن الوطني، حيث أصبحت تولي أهمية بالغة للتعامل مع مختلف الفواعل في المنطقة بعد أن كانت تنظر له على أنه للمتوسطيين فقط.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن **الإشكالية** التالية: ما هي الآليات والاستراجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية للجيش الوطني الشعبي في اطار التعاون المثمر في المجال العسكري مع دول الحلف الاطلسي؟ وكيف يمكن ان تتجسد مظاهر هذا التعاون العسكري للمكافحة حسبها التهديدات الأمنية فيه؟ اعتمدنا في هذه المداخلة **على خطة تتكون من ثلاثة محاور** .

ففي المحور الاول تطرقنا للتحول الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة والنظريات التي عالجته، هذا لكي يساعدنا في فهم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد سنة 1989 ، إذ عالجنا فيه الإطار المفاهيمي للأمن ثم أبعاده ومستوياته، **المحور الثاني**، فقد تم التطرق للإدراكات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط، بالتركيز عن الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للدول الفاعلة في المنطقة المتوسطية ومستويات التعاون بين دول ضفتي المتوسط وأيضا بينها وبين الحلف الأطلسي في قطاعات الأمن والدفاع الوطني. **المحور الثالث** استعرضنا فيه استراتجية التعاون المتوسطي للحلف الأطلسي في دعم مواقف ومواقع دول البحر المتوسط خاصة الجزائر ضمن الترتيبات الأمنية في البحر المتوسط.

وعليه المتوسط لن يتحقق بإقصاء الجزائر، فالجزائر حسبها أصبحت دولة محورية بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط. ترى الجزائر أن الأمن في البحر المتوسط يتم عبر محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل وإيجاد حل عادل الصراع العربي الإسرائيلي وذلك بالتعاون بين مختلف الدول الفاعلة في المتوسط بالاستناد لقرارات الامم المتحدة.

المحور الاول مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة والنظريات التي عالجته.

من أجل فهم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد سنة 1989، ينبغي أولا معرفة المسار الذي اتخذه مفهوم الأمن قبل وبعد نهاية الحرب الباردة، حيث أن الأمن يبقى دوما هدفا منشودا للدول التي تبحث دائما عن كيفية ضمانه، كما أن التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن انعكست بصورة بأخرى على التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط.

الإحاطة بمدلولات مفهوم الأمن

تحيط بمفهوم الأمن تجاذبات ينبغي التعرف عليها والبحث في حيثياتها قصد الإحاطة أكثر بمفهومه هذا المفهوم الذي لا يزال خاضعا للبحث والتدقيق من طرف الباحثين والمختصين في الدراسات الأمنية بغية الوصول إلى مفهوم شامل ودقيقه، والطريقة المثلى لتحقيقه وحمايته. من أجل

هذا سنحاول من خلال هذا البحث مناقشة هذه التجاذبات؛ حيث سنتطرق في المطلب الأول لمناقشة مفهوم الأمن من

خلال مناقشة التعريفات التي قدمته، وتتبع مسار تطوره، وسنحاول في المطلب الثاني معالجة أبعاد ومستويات الأمن، هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل، والإنتاج أكثر [1] ، وأدق تعريف للأمن هو ماورد في القران الكريم فيقوله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" .

"لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظرنا للأمن على أنه عملية تحرر يخرج هذا التعريف من دائرة التركيز على الدولة من أجل تحقيق الأمن، بل ركز على مستوى آخر متمثل في الأفراد سواء كانو افرادا أو مجموعات، ويتحقق أمن الأفراد إذا لم يحرموا أفرادا آخرين منه كما ربط تحقيق الأمن بالتحرر لكن التحرر من ماذا؟ التحرر من الإلتزامات التي تفرضها الدولة، وهل الدولة مقيدة لحرية الأفراد؟ بل هي منضمة في أغلب الحالات لحياة الأفراد داخل المجتمعات، فهي التي تضمن امتناع حرمان الأفراد الآخرين من الأمن، وغياب رقابة الدولة وفرضها لعوامل الإستقرار داخل المجتمعات يمكن أن يولد الفوضى داخلها.

تطور مفهوم الأمن

مفهوم الأمن كما أشار لذلك المختصون والأكاديميون يخضع لمنطق التطور والتحول، فمدلوله قد اختلف عبر التاريخ، فبعد أن كان يشير في فترة ما إلى أمن الدول ضد التهديدات العسكرية التي تأتي من الخارج – دول أخرى–،ظهر مع تطور نمط الحروب الدولية الممكنة بصيغ أخرى على غرار الأمن الجماعي أو الأمن التعاوني، ثم تغير مدلوله فى ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبح يعبر عن أمن الأفراد والجماعات أكثر من أمن الدول التي أصبحت في بعض الأحيان هيمن تهدد أمن الأفراد والجماعات.وقد مس توسع مفهوم الأمن في هذه الحالة المسؤولية السياسية عن ضمان الأمن من الدولة الأمة إلى المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية وحتى الإعلام والرأي العام[2].

مايمكن ملاحظته على التوسع في مفهوم الأمن وفق صورها الأربعة أنه مس كل من الوحدة المرجعية التي ينبغي ضمان أمنها، كما هو موضح حسب الصورة الأولى والثانية، كما شمل أيضا طبيعة التهديدات، من تهديدات ذات طبيعة عسكرية إلى تهديدات أخرى بطبيعة مختلفة سياسية، إقتصادية، إجتماعية أو بيئية، كما مس أيضا من المسؤول عن ضمان الأمن هل الدولة أم مؤسسات أخرى، لا سيما بعد التغير الذي عرفته الحروب من حروب بين الدول إلى حروب داخل الدولة الواحدة، أين أصبحت الدولة تهدد أمن وسلامة الأفراد والجماعات.

وقصد التعمق لفهم التوسع والتطور الذي عرفه مفهوم الأمن ينبغي معالجة التساؤلات التالية، ما هي طبيعة اللاأمن(التهديدات) ؟ ما هي المرجعية المعتمدة؟ من يتحمل مسؤولية ضمان الأمن؟ ما هي وسائل ضمان الأمن؟ فنجد أن التصورات والمفاهيم الأمنية تختلف بحسب نوعية وطبيعة الأجوبة المقدمة لهذه الأسئلة طبيعة اللاأمن : ويقصد منه تعريف التهديد، إذ أن بروز هذا الأخير يدفع لوضع سياسات أمنية تسعى لاحتوائه، فهو الجواب عن لماذا نسعى لاحتواء التهديد، ولماذا نؤمن أنفسنا منه تحليل له في بناء مقاربتها لأمنية . بمعنى، من يؤمن :الدولة أم الفرد أم الجماعة.

والمشاركة فيها وتنفيذها، فهو الإجابة عن التساؤل: من يعمل على التأمين؟ تحمل مسؤولية ضمان الأمن : وهو يشير إلى المسؤول أو المسؤولين عن وضع السياسة الأمنية .

يعرف الأمن الوطني تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية، الإقتصادية والإجتماعية....الخ، لذلك فإن التعامل مع هذه الجوانب– كمصادر للخطر– لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة وهي عادة المسائل التي تتعلق بالسيادة والمسائل الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية سواءا على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، كما يمكن أن تبرز مسائل تتعلق بالمجتمعات وداخل الدول، من هنا يمكن إبراز ثلاثة مستويات للأمن.

الأمن على مستوى الدولة

والمقصود به الأمن الوطني – الأمن القومي – وقد ساد هذا المصطلح منذ صلح ويستفاليا سنة 1648 إلى غاية نهاية الحرب الباردة، حيث اعتبرت الدول أقوى العناصر والوحيدة في النظام الدولي، بالتالي هي الوحيدة التي يجب حماية أمنها[3]

والأمن الوطني يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لعناصر السيادة الوطنية من أخطار أو تهديدات أو تحديات تواجهها من الداخل أو من الخارج، بحيث تعيش الدولة في حالة من الاطمئنان، والأمن من الخوف[4]،

ورغم أن التحولات التي عرفتها الساحة السياسية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أكدت على أن الدول ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل الأفراد والجماعات لا سيما بتصاعد [5] حدة النزاعات الداخلية والدور الذي أصبحت تقوم به الفواعل تحت الدولاتية، والتي أكدت على أهمية ضمان الأفراد لا الدول، إلا أنها لا تقصي الدولة ودورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين، صحيح أن هذه التغيرات لا تمس مباشرة الدول بل الأفراد إلا أنها ناتجة عن ضعف الدولة، كما حدث في الصومال، الزائير ورواندا.

الأمن على المستوى العالمي

لقد ساد مفهوم الأمن الوطني لمدة طويلة وكان في عديد من المرات سببا في قيام الحروب، على غرار الحرب ين العالميتين الأولى والثانية وقد عرف العالم الحديث مفهوم الأمن العالمي أولا من خلال

التجربة الفاشلة لعصبة الأمم، وثانيا من خلال هيئة الأمم، التي تسعى حاليا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من جميع أشكال التهديدات. وعلى هذا الأساس فإن الأمن العالمي لايعني الحماية فقط من التهديد النووي الذي انخفض بنهاية الحرب الباردة وإنما كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 يعني بالإستجابة لتهديد الأخطار.

-الأمن على مستوى المجتمع والأفراد.

ونقصد به مفهوم الأمن الذي ظهر في ظل مستجدات فترة التسعينات، وطرح هذه ألمرة بصفة رسمية من خلال تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1994، حيث يركز هذا المفهوم على الفرد وليس على الدولة، انطلاقا من أن أمن الدولة ورغم أهميتة لم يعد ضمانا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد، فالأمن الإنساني حسب تقرير الأمم المتحدة هو التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة. لم يحظى مفهوم الأمن الإنساني بإجماع المختصين، الأكاديميين والمنظمات الدولية حيث لا يوجد تعريف واحد، لكن الإجماع فقط حول أنه مقاربة انتقلت من التركيز على الدولة إلى التركيز على الفرد، أي من التركيز على أمن الدولة إلى التركيز على أمن الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها.

المحور الثاني : الإدراكات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط .

شكل الأمن بمختلف أبعاده، مستويات هو مفهومه موضوعا خصبا للبحث والتنظير، حيث عالجت هذا المفهوم عدة نظريات مواكبة تأثره بظروف وإفرازات البيئة الدولية، وقداختلفت النظريات الأمنية المختلفة في نظرتها ومعالجتها للأمن وذلك باختلاف الفترة الزمنية التي ظهرت فيها ومميزاته؛ فمنها من ظهرت ونظرت للحياة السياسية على المستوى الدولي في بيئة تميزها الحروب بين الدول القومية، فاتخذت بذلك من الدول وحدات مرجعية لتحقيق الأمن، وبتغير معطيات البيئة الدولية بما في ذلك طبيعة الحروب إلى حروب داخل الدول تهدد الأفراد والمجتمعات، ظهرت نظريات تتخذ من الأفراد والمجتمعات وحدات مرجعية لتحقيق الأمن، ومنها من حاول تكسر الهوة بين التيارين السابقين.

إذا وكما سبق وذكرنا أن الدولة ومن أجل ضمان أمنها تزيد من استعداداتها العسكرية، وهذا ما يحدث بالنسبة للدول الأخرى خوفا من أن توجه نحوها،لأنها لا تستطيع أبدا أن تكون متأكدة من النوايا الحقيقية للدولة بزيادة قدراتها العسكرية، وبأن لديها قدرة دفاعية لضمان استمرارها في محيط عدواني وهــذا ما أطلق عليه ألبرتبيتر فيلدا بالخوف الهوبزي، وكما سماها جون هرتز المعظلة الأمنية والذي يقــول : " أينما يكون مجتمع فوضوي يبرز ما يمكن أن نسميه المعضلة الأمنية ويعرفها بأنها مفهوم بنيوي تسود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وتصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات الأمنية إلى ازدياد تعرض دول أخري للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التى يقوم بها الآخر ونعلن أنها تشكل خطرا محتملا[6].

يعتبر البحر المتوسط امتدادا طبيعيا للجزائ، حيث أنه يحدها من الشمال ويربطها بأوروبا إذ أن أغلب التجارة الخارجية الجزائرية تتمع أوروبا عبر هذا البحر، من هنا جاء الإهتمام الجزائري بالأمن والإستقرار في البحر المتوسط لا سيما بعد سنة 1989.

سنحاول في هذا المداخلة معالجة الإدراكات الأمنية الجزائرية إزاء البحر المتوسط، حيث سنتطرق إلى أهمية تأمين البحر المتوسط بالنسبة للجزائر وسنعالج الأبعاد الإستراتيجية للجزائر في الفضاء المتوسطي.

إن الجزائر بحكم موقعها الجيو ستراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وباعتبارها تاريخيا دولة محورية في صنع الأحداث في المنطقة جغرافيا ذات امتداد وتنوع طبيعي وبوابة لإفريقيا أما اقتصاديا فهي رقعة تضم مقومات مادية وبشرية هائلة ذات امتدادات مستقبلية، واحتياطات لا يستهان بها، أما سياسيا فقد اكتسبت الجزائر منذ الثورة التحريرية مصداقية القرارات والسياسات الوطنية خاصة على المستوى الخارجي، مما مكنها من بناء مواقف على المستوى الدولي تميزت بالثبات والصلابة ما جعلها محط اهتمام دول العالم.

ونظرا لما تعرفه منطقة البحر الأبيض المتوسط من تفاعلات وصراعات خفية بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، ما أدى إلى بروز محاولات للهيمنة على المنطقة، إضافة إلى ما تعرفه من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بها كمنطقة جيو استراتجية ساخنة تتمركز فيها الكثير من المصالح والإستراتجيات، وعليه أضحى الاهتمام بالجانب الأمني من لدن جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط أكثر من أي وقت مضى، لكن أقترن ذلك بضرورة بناء منطقة دفاعية خاصة بكل دولة في إطار تسابق نحو التسلح، أو في إطار مشترك بين الدول المعنية.

يعتبر الأمن الوطني من أهم سياسات الدولة وأكثرها متابعة، إذ تسخر له الإمكانيات المادية والبشرية وتوضع له الخطط والإستراتجيات ويحظى بالأولوية عند اتخاذ القرارات وإنجاز المفاوضات[7] ، لذا ففي الكثير من الأحيان يصبح الأمن مهددا من الداخل أو الخارج، وما يتطلبه ذلك من إعداد الجيوش وتجهيزها وتدريبها كل ذلك من أجل ضمان حماية أمن الدولة.

وهذا يعني أن على الدولة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها سواء تعلق ذلك بالمحافظة على الهدوء والاستقرار داخل حدود سيادتها دون اللجوء إلى الحرب، وذلك يكون عن طريق السياسات الداخلية والخارجية كالعلاقات الدبلوماسية الناجحة، أما إذا فرضت عليها الحرب لابد أن يكون لها من الاستعداد المادي والبشري ما يمكنها من الانتصار في الحرب، وهنا يقترن مفهوم الأمن بالدفاع، أي أن من أجل توفير الأمن للدولة لابد لها أن تكون في أتم الاستعداد للحرب، مهما كان نوعها ووسائلها خاصة ما تعلق بالجانب الدفاعي، فلا يمكن الحصول على الأمن إلا بسياسة دفاعية قوية تكون متكئة على الجيش والقيادة السياسية المتحكمة في زمام الأمور. إن هذا المفهوم تتخذه الكثير من الدول خاصة القوية منها والتي تسيطر على مسرح الأحداث العالمية، أو تلك التي دخلت

في حروب إقليمية، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل التي تحاول إقامة أمنها الداخلي والخارجي من خلال بناء جيش ردعي ومدرب ومسلح هو في أتم الاستعداد للتدخل سواء داخليا لردع المقاومة الفلسطينية أو خارجيا، ليتخذ منطق االقوة والتهديد باستخدامها عاملا مهما في توفير الأمن الخارجي[8] .

ومفهوم الأمن عبر أيضا عن الوضعية التي لا يكون فيها أي شخص أو أي شيء معرضا لأي خطر ولأي اعتداء بدني، أو حادثأ وسرقة، أو تلف وشيك ، فالأمن يشعر فرد بأنه في مأمن من الخطر وبأنه مطمئن، في هذه الحالة الأمن شعور يحسبه الفرد داخل المحيط الذي يقيم فيه وقد يتعلق الأمر بأكثر من دلالة لهذا الجانب[9] ، إذ يمكن أن لا يخص فقط الشعور بأن حياته مصانة وفي مأمن جسديا، فالشعور بالأمن حالة شاملة تخص الأمن المعنوي والمادي الذي يتعلق بالسلامة الجسدية التخلص تماما من الخوف والقلق والشك حول المستقبل والعمل والرزق والمسكن والطريق والمستقبل، كل هذه الجوانب تشكل الأمن الفردي الذي ينشده الإنسان في أي مكان من هذه المعمورة .

تحتاج الاستراتيجية الجديدة التي يجب اتخاذها من أجل توفير الأمن الوطني بالنسبة للحدود خاصة دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط كالجزائر، إلى تفعيل القوى الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المشكلة من المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، من أجل توحيد الرؤى وتذليل الصعوبات ووضع البرامج اللازمة لتشكيل فكر موحد هدفه التوعية والتكوين والتحسيس بمخاطر الانحدار والانجراف وراء مثل تلك الظواهر السالفة الذكر، بالاعتماد على البرامج التعليمية والإعلامية انطلاقا من مؤسسة الأسرة للوصول إلى كل المجتمع بمختلف فئاته خاصة الشباب الذي في كل ذلك هو وقود جميع الآفات.

أما على صعيد الدفاع الوطني فلابد أن تكون الإستراتجية الواجب انتهاجها قائمة على إعداد مؤسسة عسكرية احترافية تضطلع بمهام محددة دستوريا،لا تخرج عن نطاق توفير الظروف الملائمة لتكثيف الأمن واستمرار أداء مؤسسات الدولة لمهامها في جو من الاستقرار والأمن[10] ، مع تطوير قدراتها البشرية بضم الكفاءات الجامعية إليها من أجل فتح المجال للبحث العلمي التطوري في مجال قدرات الدفاع العسكرية، لأن التكنولوجيات العسكرية تتميز بالحساسية والدقة الأمر الذي لا يساعد على استيراد المتطور منها من الخارج .

ولمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية، فقبل الاقتناع بمشاريع الدفاع المقترحة من المجموعة الدولية خاصة الدول الأوروبية، لابد من بقاء القوة التفاوضية للدولة حتى لا تكون عرضة لإملاءات خارجية تضر بالمصالح العليا للبلاد،هذه القوة ترتكز أساسا على مقومات سياسية، اقتصادية وعسكرية، فالسياسية تعتمد على توفير الجو الديمقراطي وحرية التعبير والرأي هذا مايجعل المجال السياسي متسعا لكل الحساسيات والآراء والمعارضة ويمنع لجوئها إلي الخارج من أجل كسب التأييد فتكون ورقة ضغط على الدولة المفاوضة [11] ، أما في المجال الاقتصادي لابد من الأخذ بالنموذج الاقتصادي القائم على الرشادة الاقتصادية والانفتاح والحرية التجارية والاستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال، بينما في المجال

العسكري فإن بناء جيش محترف يبقي الضامن الأوحد لتماسك وقوة الدولة إضافة إلي التفتح على الأساليب العلمية والتقرب من منابعه المجتمعية.

يبقى البحر الأبيض المتوسط شريانا حيويا بالنسبة إلى التجارة والاتصالات الدولية، إلا أنه يبقى أرضية خصبة للأنشطة غير القانونية الماسة بالاستقرار، القادرة على تشكيل خطر حقيقي على الأمن الوطني للبلدان والأمن الدولي منها : الجرائم الدولية، تهريب المخدرات، التجارة غير الشرعية للأسلحة وكذا الهجرة غير القانونية، هذا ما يجعل ضرورة تأمينه بالغة الأهمية ، وقد رأينا هذا من خلال تزايد الاهتمام بالبحر الأبيض المتوسط وأمنه بين الدول. إن الجزائر استراتيجيا لا تنتمي إلى الإقليم المتوسطي فقط بل إلى أقاليم فرعية أخرى من مغاربي، إفريقي وعربي تنعكس التفاعلات المحتمل أن تقع على مستوى هذه الأقاليم الفرعية في التوجه الجزائري المتوسطي.

إن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، كون أن كل المبادلات التجارية الجزائرية مع المحيط الخارجي تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أن انابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوربا (نحو ايطاليا وإسبانيا) فثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوربي، وأكثر من الربع لمجمل وارداتها سنويا من الاتحاد الأوربي.

وفقا لما سلف، تعد المنطقة المتوسطية من دوائر الأمن القومي الجزائري، فهو امتداد جيوسياسي لها يؤثر أمنه واستقراره على أمن واستقرار الجزائر، كما تنفتح الجزائر على عدة فضاءات جيوسياسية أخرى.

حسب ديباجة دستور 2016 " إن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، أرض عربية، بلاد متوسطية وافريقية تعتز بإنشاء ثورتها"، بمعنى أن للجزائر عدة امتدادات إمتداد قاري يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية وهو بدوره يشمل امتداديين آخرين امتداد مغاربي يقوم على الارتباط التاريخي أيضا والاجتماعي وأكثر مما يستند إلى الإمتداد الطبيعي.

ظلت الجزائر منذ استقلالها 1962 الى غاية 1989 تركز على بعدها الإفريقي والعربي والمغاربي كما أشار لذلك الرئيس الجزائري هواري بومدين سنة 1975، نفس الشخص صرح سنة 1974 بأن الجزائر تدعم مبادرات الحوار والتعاون بين شعوب المتوسط. فكان لها عدة مبادرات بهذا الشأن أبرزها ما قدمته 1972 بهلسنكي من أجل إعداد مؤتمر حول الأمن والتعاون الأوروبي، وركزت /12/ الجزائر في 06 حول الرهانات الإستراتيجيات والأمن CEE في ذلك إدراج العلاقات بين المغرب والمجموعة الأوروبية الشامل في البحر الأبيض المتوسط، لكن هذه المبادلات أدرجتها الجزائر ضمن ما عرف بالعالم الثالث إلى حوار شمال جنوب موجه لتأسيس تعاون سياسي وأمني بين الدول المتوسطية غير المنحازة وتندرج ضمن مشروع سنوات السبعينات لبومدين "المتوسط للمتوسطيين" .

وقد تمكنت الجزائر من إدراج مشاكل الأمن في المتوسط كأحد أهم اهتمامات حركة عدم الانحياز،لا سيما منذ قمة عدم الانحياز في الجزائر 1973، أين نادت بتحويل المتوسط لمنطقة سلام،

أمن وتعاون، ومع بداية التسعينات بدأت الجزائر تدرك، تدريجيا أهمية الفضاء المتوسطي باعتباره حلقة هامة في سياستها الخارجية بشكل عام أو الأمنية بشكل خاص. هذا الإهتمام الذي يتجسد خصوصا، عن طريق مشاركة الجزائر في العديد من مبادرات التعاون والأمن التي جاءت في هذا الفضاء، ويرجع هذا: الاعتبار للدائرة المتوسطية إلى ثلاثة عوامل أساسية.

1. الانفتاح السياسي في الجزائر مما سمح بنوع من التصالح مع التاريخ والقبول بفكرة متوسطية الجزائر.

2. نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي مما فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الغرب.

مع إمتداد إلى دول الساحل الإفريقي: وهو البعد الذي أملى تزايد أهميته تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تنفتح عليها طبيعيا واجتماعيا بفعل ما يشكله التوارق من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري والاجتماعي للمنطقة.

يقوم التصور الأمني الجزائري في البحر الأبيض المتوسط على مقاربة شاملة، ينبغي تعاون جميع الدول المتوسطية لتحقيقه، كما أنه لا يتجزأ، فما يمكن أن أمن واستقرار دولة ينعكس بالضرورة على كل المنطقة مع الإشارة إلى أن القضايا الأمنية التي يعرفها شرق المتوسط تختلف عما يعرفه غربه، والجزائر لها موقف ثابت منها،لاسيما النزاع في الشرق الأوسط، كما أن المستجدات على مستوى دول الساحل يمكن أن يكون لها تأثير على الأمن والإستقرار في المنطقة، فلا يمكن على سبيل المثال عزل ما يحدث في ليبيا عن المنطقة لا سيما أنها دولة متوسطية.

وظلت هذه المبادئ ثابتة منذ 1975، بعد ما قدمته الجزائر في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هلسنكي حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط. إذن، يمكن القول أن الجزائر لها دور في تحقيق الأمن على المستوى المغاربي، المتوسطي والدولي بفضل خبرتها في التعامل مع القضايا (الملفات) الدولية الكبرى، ونفوذها في إفريقيا أصبح ينظر إليها كفاعل مهم في حفظ الأمن والسلم الدوليين، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث2001 هذا راجع أيضا لقدراتها في تسوية النزاعات الدولية وإمكانياتها الطاقوية على المستوى الإقليمي.

إن الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي ولم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون وتبادل المعلومات وخلق ميكانزمات تسهل عمل الفرق الأمنية المكلفة بمتابعة هذه الجريمة وتبادل الخبرات والتشاور حول مناهج المكافحة وسبل ردعها على المدى القريب والمتوسط، فالمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط تتطلب تكاتف الجهود دون أي خلفيات أو تبادل للتهم والمسؤوليات لأن ذلك ما يعرقل الجهود ويحبط كل المحاولات الرامية لحماية المجتمعات من مخلفات هذه الظاهرة .

حسب الجزائر، ينبغي إيلاء أهمية خاصة للجريمة المنظمة العابرة للحدود،لا سيما الفساد نظرا لأنها تقوض بصورة جسيمة جميعا لجهود التي تبذلها الدول لبدء إقلاعها الإقتصادي، فقد دعت الجزائر

في30 المؤتمر السادس لوزراء داخلية دول حوض منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، في لشبونة 29 جوان 2000، النظر في اعتماد آلية لمكافحة أكبر مظاهر الفساد، اضافة اليه هذه العناصر مكافحة الارهاب كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجده في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهذه الحركات المتطرفة الآتية من الجنوب (الجزائر، تونس، المغرب....الخ) كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت عن تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب وهكذا عرفت العديد من العواصم الغربية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بهجمات باريس، بلجكيا، المانيا، تركيا ...الخ، واستغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول الجنوب من فقر، حرمان، ولا عدالة في توزيع الدخل والثروة، وعدم احترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى استبداد أنظمة الحكم فيها من اجل زعزعة استقرار هذه الدول وسلاحها في ذلك هو الإرهاب، الذي أنتقل من الإطار القومي الضيق إلى إطار أكثر شمولية وعابر للأوطان، بحيث تمكنت هذه الحركات المتطرفة من التطور المذهل في وسائل الإعلام والاتصال لإعداد وتنفيذ مخططاتها الإجرامية[12]. والجزائر بدورها تعارض بشدة التطرف، كونه سببا للاإستقرار الذي عاشته سنوات التسعينات.

المحور الثالث: استراتيجية التعاون الدفاعي

وامني المتوسطي للحلف الأطلسي في دعم مواقف ومواقع دول البحر المتوسط خاصة الجزائر،

من أجل احتواء التهديدات الأمنية في البحر المتوسط تم تطوير عدة مبادرات أمنية، سواءا بالنسبة لحلف شمال الأطلسي من خلال الحوار المتوسطي، أو الإتحاد الأوروبي الذي طور عدة مبادرات أمنية تعد 5 أهمها.تقوم هذه المبادرات في مضمونها على التعاون في المجال السياسي والعملياتي بين + مبادرة 5

الدول الأعضاء فيها، وقد انضمت الجزائر لمختلف هذه المبادرات، حيث أصبحت فاعلاً ساسي وفعال في تنشيط فعالياتها، وسنحاول من خلال هذا الفصل بحث علاقة الجزائر بهذه المبادرات وكيفية تعاملها مع نشاطاتها.

شكل حوض البحر الأبيض المتوسط فضاء االستراتيجى او لا يزال بالنسبة لحلف شمال الأطلسي(الناتو) هذا ما يفسر التواجد المستمر لهذا الأخير في البحر المتوسط، فبعد أن كان تواجد الحلف إبان الحرب الباردة في مواجهة حلف وارسو، من أجل حماية وضمان أمن أوروبا الغربية من المد الشيوعي وهيمنة الإتحاد السوفييتي – مبرر تواجد الحلف في تلك الفترة– لا يزال متواجدا رغم زوال هذا الأخير، متكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالأمن الأوروبي حسب الحلف لازال مهددا، أنما تغير فقط مصدر وطبيعة هذا التهديد، حيث أصبح مصدره في جزء

كبير من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، كما أن طبيعته متعددة وليست عسكرية؛ سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ودينية بالإضافة إلى البيئية–حسب المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي.

إن مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة في البحر الأبيض المتوسط حسب الحلف الأطلسي لا يستلزم فقط حشد قوات عسكرية، بل الحوار والتعاون مع دول الضفة الجنوبية وجعلها في مستوى مواجهة هذه التهديدات، من بين المبادرات التي تندرج في هذا الإطار أطلق الحلف مبادرة الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي،ان العلاقات الجزائر مع الحلف الأطلسي، فالجزائر وكغيرها من دول المنطقة كانت معنية بمبادرة الحلف الأطلسي الخاصة بالمتوسط ألا وهي مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي التنظيمي، الأطلسي في مجال سياسة الدفاع و سياسة المبادرات الأمنية لاحتواء التهديدات الجديدة، مع توجه إلى المنطقة المتوسطية مقترحا على دول المنطقة مشروعاً من يتمثل في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، التي عرفت تطورا، حيث حاول الحلف تطويرها لتصل لمرحلة الشراكة وذلك عبر مؤتمراتها المتلاحقة، عارضا شروطا جديدة للدخول في هذه الصيغة الجديدة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن وشيوع مظاهر الإرهاب الدولي، فقد كانت علاقات تعاون الجزائر والحلف الأطلسي، فالجزائر وباعتبار موقعها الاستراتيجي، القدرات الطاقوية والاقتصادية التي تملكها، وخبرتها في مكافحة الإرهاب لا سيما وأنها خرجت متشبعة بخبرة إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب، كلها عوامل حتمت على الحلف إلى ضم الجزائر لمبادرتها لمذكورة أعلاه، التي وان جاءت متأخرة بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها في فترة التسعينات، إلا أنها كانت دلالة على انفتاح الجزائر على العالم الخارجي، وابتداءا من سنة 2000 دخلت الجزائر في علاقات متقدمة من التعاون العسكري مع الحلف، ميزه التدريب والتنسيق العملياتي في مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات في هذا المجال. والجزائر من المقاربات الأمنية التي يعتمدها الحلف لحل التهديدات الأمنية في المنطقة، لا سيما السياسة التدخلية في الأزمات التي عرفتها المنطقة وعلى رأسها التدخل في ليبيا، بالإضافة إلى موقف الجزائر من معايير الإرهاب المعتمدة من طرف الحلف الأطلسي، ان تعاون بين الحلف والجزائر ومد بإمكانية ذهابها وتطويرها لدرجة الشراكة، فيما يخص جاء في اطار للتصور الأوروبي للأمن في المنطقة المتوسطية وفي نفس الوقت جاء مع مدى تطابق هذا التصور مع التوجه الجزائري لبناء وتحقيق الأمن في منطقة المتوسط ومن ثم محاولة تشكيل سياسة أمنية وخارجية أوروبية موحدة، لمعالجة التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، والمتمثلة في ظاهرة الهجرة بشقيها القانوني والغير قانوني، بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب، والدول الفاشلة التي تعرف صراعات داخلية، التي من شأنها أن تؤدي إلى موجة غير مسبوقة من الهجرة وتصدير حالة العنف إلى داخل الاتحاد. في الحين الجوانب الشراكة الأوروبية– الجزائرية، التي وإن تعددت مجالاتها إلا أنها تهدف إلى الحد من التهديدات الأمنية التي يعرفها الإتحاد الأوروبي والجزائر بمختلف أبعادها

السياسية،الأمنية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية، و الاهم في ذلك المقاربة الجزائرية للقضاء على ظاهرة الهجرة باعتبارها أنها التهديد الذي يشكل التحدي الآني في نظر الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى كون الجزائر بوابة لعبور المهاجرين الغير شرعيين القادمين من الساحل الإفريقي، دون نسيان وجهة نظر الجزائر لمكافحة التطرف والإرهاب باعتبارها من أولى الدول التي عانت من الظاهرة على المستوى الإقليمي والدولي.

الخاتمة : نتائج وتوصيات المداخلة

لقد أدى التغير في مفهوم الامن بعد الحرب الباردة، والقائم على أمن الدول، الى تلاشي الحدود وتراجع مفهوم السيادة، مما جعل الدول والكيانات تتخذ سياسات امنية ذات طابع تعاوني، لضمان أمن الفرد بالدرجة الأولى. فكانت السياسات الأمنية الأطلسية والأوربية في المتوسط احد معالم هذا التحول. لكن بعد التعرض لمختلف جوانب هذه السياسات الأمنية الغربية في المتوسط، يمكن اعطاؤها الصبغة المصلحية، وذلك لارتباطها بثلاث أهداف جامعة لكل منها ويمكن إجمالها فيما يلي/

الهدف السياسي:

ضم بعض الدول العربية في المنطقة المتوسطية إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومشروع الشراكة الأورومتوسطية، واستثناء دول عربية أخرى ليست لها علاقة مع إسرائيل والجامعة العربية، من شأنه أن يقزم المشروع الوحدوي العربي.

التسابق الأمريكي الأوروبي في المنطقة غير ظاهر للعلن، إلا أنه موجود وهو ما تأكده التصريحات المختلفة لكل منهما تجاه قضايا المنطقة، فواشنطن متخوفة من أنها لم يكن قرنا أمريكيا سيكون قرنا أوروبيا، فهدا التنافس والتعدد في المبادرات الأمنية من شأنه تشتيت صف دول المنطقة، خاصة العربية منها.

إن التعاون المطروح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي،لا يزيد إلا من فقر المنطقة المتوسطية، فالتواجد العسكري الدائم لكلاهما وان كان هدفه حماية وتحقيق أمن المنطقة إلا أنه سببا لتوتر والتهديد لأمن المنطقة، بسبب تنامي روح الكراهية للغرب من طرف الشعوب العربية والمسلمة.

تشجيع الديمقراطية ودعم الانتخابات الحرة في المنطقة، من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني، وتقديم الاستشارات القانونية، من شأنه تغليب النموذج الغربي في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الهدف الأمني

احتواء التنظيمات الإرهابية المتشددة في المنطقة، وعزلها عن العالم الشمالي.

الحصول على المعلومات الإستخباراتية من دول المنطقة كالجزائر، لمحاصرة الشبكات العالمية الإرهابية.

كسب مزيد من التأييد العالمي في ما يخص الحرب العالمية على الإرهاب.
الوقوف في وجه العدد المتزايد لمهاجري الضفة الجنوبية، لما له من انعكاسات سلبية على أمنهم الداخلي بسبب ما يسببه التعدد الثقافي والإثني من مشاكل أمنية.
الحفاظ على المصالح الإستراتيجية للدول الغربية، خاصة الشركات الأمريكية والأوروبية العاملة في مجال الطاقة.
السيطرة على سوق السلاح في المنطقة، وعزلها عن تدخل القوى الكبرى الأخرى كالصين وروسيا ومستقبلا الهند.
والجزائر، فباعتبارها دولة متوسطية، تأثرت ببيئة ما بعد الحرب الباردة، وابتداء من سنة 2000 وبعد خروجها من أزمتها الداخلية، دخلت الجزائر في علاقات متقدمة مع الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي كسياسة جديدة للانفتاح على العالم الخارجي، وكعنوان لإستراتيجيتها التي تتسم بضرورة التعاون للقضاء على التهديدات الأمنية الجديدة .
فالعلاقة مع الحلف الأطلسي حتى وان لم تصل إلى مرحلة الشراكة بسبب شروط العضوية التي تبقى نوعا ما بعيدة عن العقيدة الأمنية الجزائرية، إلا أن هذه العلاقة ستفيد الجزائر من خلال العلاقة مع الحلف ستمكن الجزائر من تأمين محيطها الإقليمي، ووضع حد للشبكات الإرهابية وقنوات تغذيتها في الخارج.
الاعتراف بأطروحاتها فيما يخص الإرهاب، وضرورة توحيد الصف الدولي لمواجهته- الحصول على المعلومات الإستخباراتية، في مجال مكافحة الإرهاب، بسبب ارتباط التنظيمات الإرهابية المحلية بنظيرتها الموجودة في العالم.
تنويع مصادر شراء السلاح، والحصول على التكنولوجيا الحديثة، لمواكبة التطورات الجديدة في مجال التسلح. العلاقة مع الحلف الأطلسي، باعتباره منظمة أمنية تضم القوى الكبرى في العالم، ستخرج الجزائر من الضغوطات الدولية، والخروج من قائمة الدول العدوة توصيل المقاربات الأمنية الجزائرية إلى المنابر الدولية ا لرسمية، نتيجة القوة الإعلامية التي تحوزها الدول الكبرى في الحلف كالولايات المتحدة الأمريكية الحصول على الدعم الأمريكي في المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن استغلال التنافس الأمريكي الأوروبي، للدفاع عن موقفها تجاه القضية الصحراوية ووقف الاستفزازات المغربية على حدودها.
لكن ومع هذا يجب على الجزائر أن تحسن التفاوض حتى لا تقع في فخ الدول المطبعة أو المستقبلة للسياسة الغربية في المنطقة، وذلك عبر الدفاع عن مبادئها الأساسية في السياسة الخارجية والأمنية التي طالما عرفت بها من دفترة الحرب الباردة.
ترقية الحوار إلى مستوى الشراكة، ستدفع الجزائر الى التوقف عن دعم الحركات التحررية وأهمها تلك في الصحراء الغربية.

إذا تدخل الناتو في سوريا، ستكون الجزائر مجبرة على الوفاق، وبالتالي تراجعها عن موقفها الثابتة ألا وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لذا وجب على الجزائر أن تحسن التفاوض، ولا تبني علاقاتها مع الحلف الأطلسي تحت زاوية مكافحة الإرهاب الذي تداخلت معانيه مع المقاومة، خاصة في ظل الاختلاف الحضاري والثقافي مع الغرب .

من جهة أخرى، فجهود الاتحاد الأوروبي في الاتجاه إلى توطيد العلاقات مع الدول المغاربية ومنها الجزائر، بعد أن أبدت الأخيرة استعدادا واضحا للدخول في علاقات سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية ثقافية مع الاتحاد، والذي كللت بالشراكة في سنة 2005 ،وعلى هذا الأساس أبدت دول الإتحاد الأوروبي إلى إيلاء اهتمام خاص بالجزائر نتيجة خصوصيتها الاقتصادية خاصة في مجال النفط الذي شهدت أسعاره ارتفاعا غير مسبوق في الآونة الأخيرة، مما أنهك اقتصاديات دول الاتحاد. أما في ما يخص الشق السياسي والأمني وهو الأهم في دراستنا، فلا زال الاتحاد الأوروبي يطبق لعبة المصالح وازدواجية المعايير في علاقته مع الجزائر، فأثناء الأزمة الداخلية التي عصفت بالبلاد، كان الاتحاد يندد بالمجازر التي كانت تحدث في الجزائر، ومن جهة أخرى يأوي قادة التنظيمات التي يقول عنها إرهابية ويعطي حق اللجوء السياسي لشبكات المافيا التي نهبت المال الجزائري، بحجة أن أراضيها مسخرة للعمل الديمقراطي.

وفي ما يخص القضاء على ظاهرة الهجرة والهجرة الغير شرعية، فلا يمكن القضاء عليها بالتنسيق الأمني، وإنما بالحلول التنموية والرفع من اقتصاديات الدول المغاربية والرفع من مستوى المعيشي في هذه البلدان، سواء من لدن الدول المغاربية نفسها أو المضاعفة من المساعدات المالية للاتحاد الأوروبي .

ويبقي الهدف من التعاون المتوسطي للحلف الأطلسي لدعم وتكميل المبادرات والمجهودات الدولية الأخرى في البحر الأبيض المتوسط على غرار: الشراكة الأورو–متوسطية ومبادرة منظمة الأمن والتعاون الأوروبية. كما أن الحوار المتوسطي لحلف الناتو ليس ردة فعل عن حدث ما أو تهديد ما إنما هو جزء من مقاربة الأمن التعاوني التي انتهجها الحلف، حيث تنبع من اعتبار أن الأمن الأوروبي يرتبط بالأمن في البحر الأبيض المتوسط.

بالرغم من تطابق الدفاع والأمن في الكثير من الأحيان إلا أن الدفاع ليس معناه الأمن، ذلك أن الدفاع يعتمد على الوسائل المادية والخطط الإستراتجية المعقدة ويتطور بمرور الزمن والتجارب والتفاعلات الدولية، أما الأمن فهو ذلك الإحساس بالابتعاد عن الخطر وهو شعور يعيشه الفرد وهو مطمئن على سلامته وممتلكاته ويمارس نشاطه وهو مطمئن، لذا فإن الدفاع على الصعيد الخارجي يوفر الأمن داخليا، لأن قوة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى يقوم على احترام الآخرين لقوتها وقدراتها على الدفاع عن سيادتها، ومن هنا يستطيع شعبها أن يشعر بأنه بعيدا عن التهديدات الخارجية.

الهوامش :

1. نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لفترة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، ص 20.
2. Emma Rothschild, what is security. In Barry Buzan, Lene Hansen, International securityv3, sage publication,London,2007, p2
3. مصدق علوي،"الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"،مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،العدد 05، . ص 102
4. خديجة عرفة محمد،"مفهوم الأمن الإنساني"،مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13 ،2008 ، ص 8.
5. عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة،2011، ص– ص 66،67 .
6. جمال علي زهران" تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب" من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 62.
7. علاء طاهر، الخوصصة الإستراتجية للعالم العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 992 ، ص 71.
8. محمد شلبي، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة " من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004 ، ص 157.
9. ميريل ليغرندل، مستع دأملا : العالم النامي والعولمة، في ناي ودوناهير، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح ، مكتبة الجيكان، 2002 ،ص ص 252 – 275.
10. محمد شلبي،المرجع السابق الذكر، ص 178.
11. جمال ساسي، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، (أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، قسنطينة، 2008)، ص 156.